

## التحرك العاجل!!

دليل شبكة حقوق الأرض والسكن للتضامن العملي  
للدفاع عن الحق الإنساني في السكن الملائم

سلسلة الأدوات والوسائل الفنية - عدد 1

شبكة حقوق الأرض والسكن  
التحالف الدولي للموئل



التحالف الدولي للموئل  
شبكة حقوق الأرض والسكن



مكتب التنسيق:

11 شارع طيبة، الدور 2، المهندسين- القاهرة- جمهورية مصر العربية  
هاتف/فاكس: 0755-2 760 (0) 20+  
بريد إلكتروني: [hic-mena@hic-mena.org](mailto:hic-mena@hic-mena.org)

البرنامج الإقليمي لجنوب آسيا:

ب-28 شرق نظام الدين، دلهي 110013 الهند  
هاتف/فاكس: 8492-11 2435 (0) 91 +  
بريد إلكتروني: [hichrc@ndf.vsnl.net.in](mailto:hichrc@ndf.vsnl.net.in)

مكتب الأمم المتحدة:

8 شارع جوستاف مونييه 1202 جنيف- سويسرا  
هاتف/فاكس 8167 - 738 - 22 (0) 41 +  
بريد إلكتروني: [hic-hrc@iprolink.ch](mailto:hic-hrc@iprolink.ch)  
الموقع على الإنترنت: [www.hic-mena.org](http://www.hic-mena.org)

*التحرك العاجل!! دليل شبكة حقوق الأرض والسكن للتضامن العملي  
للدفاع عن الحق الإنساني في السكن الملائم.  
طبع في مصر بواسطة شبكة حقوق الأرض والسكن  
حقوق الطبع محفوظة شبكة حقوق الأرض والسكن 2003.*

المؤلف: موريبيل مينيو، المحرر: جوزيف شكلا  
ساهم في المراجعة: شيفاني باردواج (HLRN-SARP)، ناتالي ميفيلا (OMCT)

تم النشر بدعم من:

مؤسسة فورد (القاهرة، نيويورك، دلهي)  
منظمة كنسية للتعاون التنموي— ICCO (هولندا)  
مؤسسة المطران للمساعدة في العمل (آخن، ألمانيا)

## قائمة المحتويات

4	تعلم كيف (مقدمة)
5	منهجية التحرك العاجل
	دليل شبكة حقوق السكن والأرض إلى التضامن العملي
14	• الخطوة الأولى: جمع البيانات والتحقق من صحتها.
16	• الخطوة الثانية: عرض القضية
26	• الخطوة الثالثة: تحرك!
28	• الخطوة الرابعة: التوزيع
30	• الخطوة الخامسة: متابعة القضية
35	حالة لياري
36	طلب التحرك العاجل في شكل جدول
38	طلب التحرك العاجل في شكل موضوع
42	نموذج الخطاب
43	حالة ايتشيكوا
44	طلب التحرك العاجل
46	نموذج الخطاب
47	حالة الخليل : الأخطاء المعتادة
48	طلبان للتحرك العاجل
50	جدول مقارن
51	تحليل
55	الخلاصة



## تعلم كيف

إن الصراع من أجل الدفاع عن الحق في السكن الملائم كان ولا يزال صراعاً جماعياً بالنسبة لأعضاء التحالف الدولي للموئل لأكثر من خمسة وعشرين عاماً. وقد سجل تبادل المعلومات عبر شبكة التحالف الدولي للموئل بشكل متكرر تجارب إخلاء وانتزاع ملكية العديد من المجتمعات المستضعفة واستبعادها من دائرة أصحاب الحقوق في الحصول على سكن يضمن لهم العيش في أمن وكرامة. إننا على دراية بحجم الإساءة والإهانة، الأذى، الخسائر والمعاناة التي تنتج عن مثل هذه الانتهاكات ومن ثم فقد تجاوزنا مرحلة الحوار حول "لماذا" يجب علينا أن نعارض الإخلاء القسري والأشكال الأخرى لانتهاكات حقوق السكن، أما الأمر الذي يشوبه الغموض ويحتاج إلى قدر كبير من الحوار هو "كيف" يمكن ذلك.

تسعي منهجية نظام التحرك العاجل الحالية لشبكة حقوق الأرض والسكن إلى الاستجابة للتساؤل الخاص بـ"كيف" نحمي هذا الحق. ولقد تم استقاء هذه الخطة من خبرة طويلة من التجربة والخطأ والإبداع والتعاون. ومهمتنا كمكتب تنسيق لشبكة حقوق الأرض والسكن أن نقوم بجمع وإعادة توزيع ثمار هذا الجهد بطرق تساعد على دعم قدرة الأعضاء على تحسين مهاراتهم وممارستهم وفعاليتهم ومن ثم فإن هذه المنهجية قد تم تصميمها

لتكون أداة للتضامن العملي الذي يسعى أيضا إلى بناء قدرات الأعضاء للدفاع عن الحق في السكن — معاً.

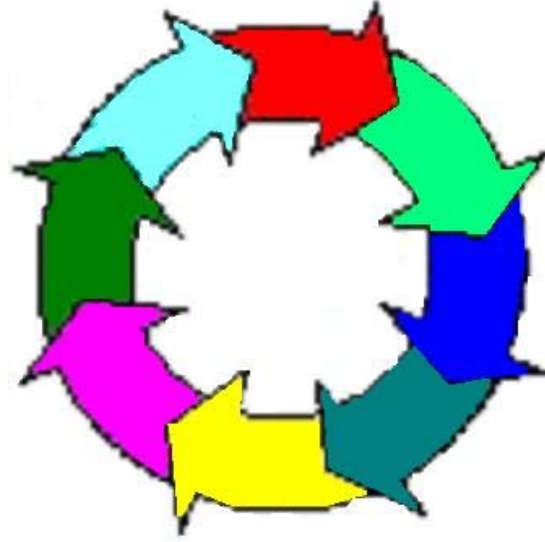
وتحتوي هذه المنهجية أيضا على تفكير استراتيجي ونداءات بالحقوق القانونية التي تعد أساسا "لطاقم الأدوات" Toolkit الخاص بمراقبة حقوق السكن التابع لشبكة حقوق الأرض والسكن. وهذا الكتاب الذي يعد "دليل إرشادات" يقود المستخدم لتقييم وقياس مدي أعمال أو انتهاك هذا الحق سواء على مستوى حالة فردية أو على مستوى السياسة الوطنية.

ويقوم هذا الدليل المفصل على إتمام مجهودات كاتب التحرك العاجل في جمع المعلومات المتعلقة بالقضية المطلوبة هنا بما في ذلك التحديد الكمي للخسائر المادية وغير المادية التي يتعرض لها الضحية. وسوف تقودك منهجية التحرك العاجل , في الموضوعات ذات الصلة، للرجوع إلى موقع شبكة حقوق الأرض والسكن على الإنترنت [www.hlrn.org](http://www.hlrn.org) للحصول على المزيد من المعلومات.

وكما هو الحال مع التطبيقات واسعة النطاق " لطاقم الأدوات" فان هذه المنهجية قد تم تصميمها للحصول على استجابة سريعة كما أنها سوف تخدم العديد من الأغراض والأهداف المتنوعة على المدى الطويل. والهدف الرئيسي والواضح هو منع والتصدي لانتهاكات الحق في السكن من خلال الاعتراض الرسمي. ولكن إذا قام المستخدم بتطبيق هذه المنهجية فسوف يساهم/تساهم في الأهداف المتممة للمعرفة العامة (من خلال بناء حجة قوية)، الدفاع القانوني (من خلال جمع الأدلة)، الحصول على التعويضات للضحايا(عن طريق إثبات العواقب الإنسانية والمادية والقانونية) وحتى إقرار نظام حقوق الإنسان الدولي (عن طريق تقديم نتائج مماثلة لتلك الخاصة بجهات مراقبة تنفيذ المعاهدات). ومن ثم فان استثمار الوقت والجهد لإعداد طلب مؤثر للتحرك العاجل كما هو موضح هنا سوف يعود بنفع متعدد الجوانب بلا شك.

هناك العديد من الإجابات المتنوعة للسؤال الذي يطرح نفسه بشكل شبه متكرر "كيف" يمكن أن نتصرف لحماية الضحايا والمستضعفين. وسوف يدعم الدليل الحالي المجهودات المختلفة المتممة لبناء أفعال موحدة من قبل المستجيبين للبرنامج. بالإضافة إلى هذا يمكنك العثور على طرق خلاقة

لاستخدام طلب التحرك العاجل الخاص بك لدعم الحملات والبرامج الخاصة بما يلي:



- التوثيق
- عمل الإعلام
- الدفاع القانوني
- تعديل القانون
- المعلومات العامة
- التعبئة الاجتماعية
- تعليم حقوق الإنسان
- تعويض الضحايا و/أو
- تطبيق الالتزامات الدولية

وفي حين يمكن أن يقدم دليل التحرك العاجل المساعدة لأغراض مكملة لبعضها البعض على المدى الطويل فإننا نهدف بشكل خاص إلى أن يقوم بخلق إطار أو سياق يستطيع فيه الشركاء تطبيق التضامن والتناصر بشكل تتابعي منظم.

إن التضامن ليس شعورا فقط. وهذا الدليل يمثل المرشد للفعل والتنفيذ وهو الأمر الذي يبدأ بمعرفة وتعلم كيف.

**جوزيف شكلا**

منسق شبكة حقوق الأرض والسكن التحالف الدولي للموئل

القاهرة، كانون الأول/يناير 2003





## شبكة حقوق الأرض والسكن التحرك العاجل: المنهج

تشكل التحركات العاجلة إحدى الأدوات التي أعدتها شبكة حقوق الأرض والسكن/التحالف الدولي للموئل كجزء من "أدواتها" والتي تعد جزءاً من منهجية المراقبة الكاملة لحقوق السكن. تمثل التحركات العاجلة أحد ردود الأفعال المحتملة لظروف وانتهاكات حقوق السكن. ومن خلال مشاركتك في خطة التحرك العاجل الخاص بالتحالف الدولي للموئل وشبكة حقوق الأرض والسكن يمكنك أن تقوم بتطوير قدراتك الخاصة للدفاع عن الحق الإنساني في السكن الملائم والالتزام بمعايير حقوق الإنسان. كما يمكنك أيضاً بناء التضامن الاجتماعي من داخل الحركة العالمية للالتزام بالحق الإنساني في سكن ملائم وإنهاء الإخلاء القسري\*. كذلك سوف تساعد مساهمتك في التحرك العاجل على زيادة مهارات المجتمع في مجال حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بمراقبة الحق في السكن الملائم (والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى) بشكل أكثر مهنية والجدال من أجل إعمال الحق في السكن الملائم عن طريق تطبيق الالتزامات القانونية للدولة. كما يمكنك تفعيل دورك في تطوير تلك المعايير والتطبيق العملي للالتزامات القانونية من خلال توفير الصوت المحلي المطلوب في المطالبة بالسكن الملائم كحاجة إنسانية وبالتالي حق إنساني.

---

\* تبنت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان القرار رقم 77/1993 الخاص بالإخلاء القسري في 10 آذار/مارس 1993 حيث أكدت اللجنة أن ممارسة الإخلاء القسري يمثل خرقاً جسيماً لحقوق الإنسان خاصة الحق في السكن الملائم.

ومن اجل التأكيد على أن التحرك العاجل الخاص بك قائم على انتهاك حق الإنسان في السكن الملائم فان أول ما يجب أن تعرفه هي العناصر المكونة لهذا الحق. ولمزيد من الإرشاد يمكنك الرجوع إلى منهج مراقبة حقوق السكن الخاص بالشبكة (أو طاقم الأدوات) والمتاح على [www.hic-mena.org](http://www.hic-mena.org) وبالضغط على "حلول" سوف تجد أن "طاقم الأدوات" مفيد للغاية منذ الخطوة الأولى نظرا لاعتماده على 14 عنصر أساسي مكون للحق في السكن الملائم كما هو مؤكد في أدوات وقانون حقوق الإنسان وهي:

1. أمن الحيازة
2. الموارد والخدمات العامة
3. السلع والخدمات البيئية (بما فيها الأرض والماء)
4. القدرة على تحمل التكلفة (بما فيها المساعدة المالية)
5. الصلاحية للسكن
6. القدرة على الحصول على السكن
7. الموقع
8. الملائمة الثقافية
9. الحماية من المصادرة
10. المعلومات وتعزيز القدرات
11. المشاركة والتعبير عن الذات
12. إعادة التوطين
13. البيئة الآمنة
14. الأمن الشخصي والخصوصية

ويجب عليك ألا تهاب هذا التوسع في طاقم الأدوات وألا تأخذ الانطباع بضرورة ملء كل البيانات والإجابة على كل الأسئلة بشكل منتظم قبل عرضك للتحرك العاجل الخاص بك.

لقد تم تصميم طاقم الأدوات من أجل رفع القضايا والدفاع عنها أمام السلطات القانونية و/أو لاستخدامها في عدد من الأغراض الأخرى منها إجراء تقييم دقيق للحق في السكن الملائم على المستوى الوطني. إلا أنه لا يتيح التحرك العاجل الوقت ولا المساحة لإتمام كل هذه التفاصيل. إذا كنت مسئولاً عن القيام بإجراء تقييم وطني للحق في السكن الملائم فسوف يوفر ما سبق أساساً متيناً لكل حالة تقوم بمراقبتها لاحقاً. ولكن في واقع الأمر فإن التحرك العاجل عادة ما يتم في دولة لم يتم فيها إجراء أي تقييم واسع النطاق من قبل. وفي هذه الحالة يجب عليك أن تختار عنصر (عناصر) الحق في السكن الملائم الأكثر أهمية والتي يمكن تسجيلها وتقديم التقارير عنها واستخدام خطوات المراقبة المنصوص عليها في طاقم الأدوات لضمان عدم إغفال أي معلومات جوهرية خاصة بالقضية التي سوف تعرضها أمام المشاهدين أو للمستمعين الدوليين.

وإذا رغبت في طرح قضيتك على الرأي العام ومحاسبة المسؤولين فيجب عليك أن تبدأ بتقديم الضحايا مع الإشارة إلى الجانب الأخلاقي لحقوقهم (التركيز على ذوي الحقوق لا يكون بالضرورة من أجل إثارة المشاعر حول الضحية وإنما يرجع إلى هدف تحريك في الأساس وهو الدفاع عن الحق في السكن حيث أن ضحاياك هم ضحايا انتهاك حقوقهم في السكن في المقام الأول فإنه من المنطقي أن تقوم بتقديمهم أولاً قبل عرض قضيتك).

ويتحدد هدفك الأول في تحليلك وعرضك للجانب الإنساني في الموقف ثم مخاطبة السلطة القضائية التي سوف تدافع عن القيم الإنسانية المهددة. ومن وجهة نظرك المحلية الواعية سوف تستخدم الجدل الأخلاقي والسلطة القانونية لإيضاح معرفتك الأكيدة بانتهاكات حقوق الإنسان. وسوف تسعى إلى تقديم ما يمكن أن يتاح لك من أرقام كي تساعد القارئ على تقدير واستيعاب الآثار القابلة للقياس الناتجة عن تلك الانتهاكات (كأعداد الأفراد/الأسر التي تم إخلاءها وحجم الاستثمارات المهددة وعدد الأطفال الذين يفقدون فرص التعليم وعدد العاملين المهددين بفقدان مصدر رزقهم...) وسوف تخدم هذه البيانات عدة أغراض من خلال توفير قاعدة أو أساس لتحديد الفعل/الإصلاح، الحلول البديلة والتعويضات.

لقد تم تصميم منهج التحرك العاجل من أجل مساعدتك على تقييم انتهاكات حقوق السكن وعرض قضيتك أمام أشخاص خارج هذا المجال والذين لا تتضح أمامهم الانتهاكات مثلك. ومن ثم فإنه ينبغي اعتبار تلك الوثيقة كخطوط إرشادية توفر لك خطة معدة وجاهزة لعرض قضيتك والدفاع عنها في أفضل شكل ممكن.

من أجل الحصول على تعريف محدد ومختصر لكل عنصر من عناصر الحق في السكن الملائم بالإضافة إلى المصادر القانونية لكل عنصر يرجى الرجوع إلى وثيقة "العناصر" الخاصة بطاقتم الأدوات. وبمجرد تحديدك لكل عنصر تم انتهاكه واتخاذك للقرار الخاص بأي منها سوف يتم التركيز عليه يمكنك استخدام منهج المراقبة الخاص بطاقتم الأدوات الذي تم تعريفه لكل عنصر. قد تبدو هذه المنهجية معقدة للوهلة الأولى إلا أننا سوف نقوم بشرح كيفية استخدامها على النحو الأفضل والأكثر كفاءة لبناء تحركك العاجل.

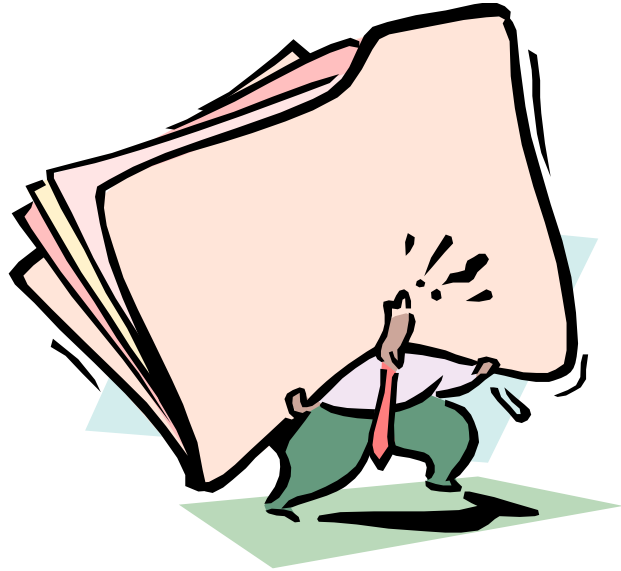
ومن أجل إجراء تحرك عاجل يجب اتخاذ الخطوات التالية:

1. جمع المعلومات والتأكد من صحتها.
2. كتابة عرض مختصر للقضية
3. تحرير عينة من الخطاب للجهات أو السلطات المعنية
4. توزيع هذه المستندات
5. متابعة القضية والتأكد من معرفة جميع الأطراف بتطورات الموقف

## الخطوة الأولى: جمع البيانات والتحقق من صحتها.

تحظى هذه الخطوة بأهمية بالغة نظراً لأنك سوف تقوم ببناء كل تحرك العاجل على الجمع المبدئي للبيانات.

ويمكنك استخدام العناصر الإحدى عشر الموضحة في الجزء II كدليل إرشادي للبحث عن وجمع المعلومات المفقودة.



ومن الطبيعي أنه يمكن أن تختلف عملية الجمع بناء على المصدر الأول للمعلومات. فعلى سبيل المثال، إذا كان مصدرك الأول هو محامى فانك سوف تحتاج إلى استشارة متخصصين آخرين بالإضافة للمجتمع نفسه للتحقق من صحة الحقائق وإتمامها أو العكس.

أما إذا كنت جمعية أهلية أو منظمة غير حكومية، فإنك في بداية الطريق حيث تكون أول المطالبين

بالتضامن والتحرك عقب زيارة للموقع أو للمجموعة المتضررة ثم يلي ذلك التأكد من توافر كافة المعلومات المطلوبة لكتابة شرح واف (انظر الجزء II).

وقد تكون ثاني أو ثالث حلقة في سلسلة المعلومات، ويحدث هذا عندما يلجأ إليك ممثلو المجتمع المعنى كي تتولى طرح قضيتهم. وكذلك في حالة معرفتك بقضية معينة شفاهاة ورغبتك في طرح تلك القضية بدون وجود معلومات مؤكدة، ففي هذه الحالة تختلف الإجراءات بعض الشيء، فلا يتوجب عليك فقط استكمال القصة لاستيفاء كافة المعلومات ولكن التأكد من صحة المعلومات التي يتم الحصول عليها أولاً ولا علاقة لذلك بعدم الثقة أو ما شابه وإنما يتعلق الأمر فقط بضرورة استيعابك الكامل والصحيح لكافة جوانب القضية باعتبارك مقدم التحرك العاجل. ومن أجل هذا السبب فإنه من الأفضل توفر مصادر مختلفة لتأييد وتأكيد نفس المعلومات:

- شهادات الضحايا وشهود العيان.
- المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الأخرى العاملة مع الضحايا أو المتخصصة في هذا النوع من الانتهاكات.
- متخصصون من المجتمع أو الفئة محل الدراسة، أو الانتهاكات، أو سياسة التنمية أو قانون حقوق الإنسان الدولي والوطني الذي يتم العمل وفقاً له.
- تقارير وبيانات الشرطة أو التقارير الرسمية الأخرى والتي على الرغم من احتمال تضاربها والتعارض بينها سوف توفر الجدل الرسمي أو السند الرسمي الذي يتم على أساسه الإخلاء القسري.

## الخطوة الثانية : عرض القضية

يقدم هذا القسم الإحدى عشر مكوناً لصياغة قضيتك للتحرك العاجل لحقوق السكن. والتأكيد على وجود جميع العناصر لا يعنى بالضرورة انه يجب عليك أن تقدمهم بالترتيب الذي يعرضون عليه. فهذا العرض مرن يعتمد على القضية والمعلومات المتاحة والنواحي التي تري أنه يجب التأكيد عليها وإظهارها. ولكن يجب عليك تعريف أو تقديم الضحايا أولاً، نظراً لما لذلك من أثر كبير في إضفاء الطابع الشخصي على القضية وجذب انتباه القارئ للبعد الإنساني للموقف بالإضافة إلى مزايا مشاركته/مشاركتها في التحرك المطروح. ولا يجب أن يعيقك هذا المبدأ في استخدام الصيغة التفاعلية وخاصة عندما تشرح الموقف وتفسر من فعل ذلك ومن وقع عليه الفعل. وبالتالي فإن عليك ذكر دور المسؤولين عن العمل. والنقطة هنا هو التركيز بعد هذه المقدمة على تقديم أدق التفاصيل عن هؤلاء الضحايا ومن يكونون.

يجب أن تحاول طرح التفاصيل ذات الصلة في الأوقات المناسبة. كما يجب أن تكون على دراية ووعي بأننا قمنا بتفصيل المنهجية كي تصل لأقصى درجة من الشمول ولكن في الغالب لن تتوفر لديك كافة المعلومات أو حتى نفس المعلومات لكل قضية. ولذا فمن الأفضل استخدام المنهجية كخطوط إرشادية وليس تدريباً إدارياً فهي معروضة فقط كي تساعدك على بناء قضية قوية خلال فترة وجيزة.



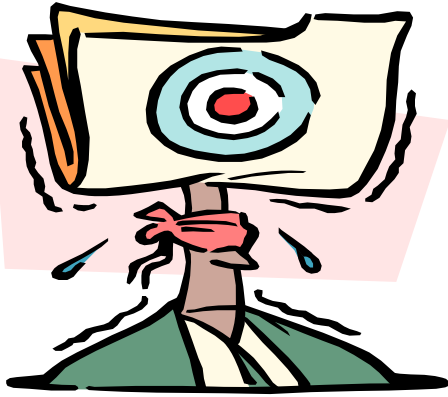
### 1- تعريف كاتب التحرك العاجل

يتطلب هذا المكون ببساطة أن تقوم بتحديد القائم بإعداد التحرك العاجل، والذي في الغالب سيكون أنت شخصياً ولكن يمكنك أيضاً القيام بذلك بالاشتراك مع منظمات/أفراد. كما يمكنك أيضاً توضيح ما إذا كنت تنتمي إلى تحالف اكبر(التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الأرض والسكن).

### 2- موقع ومواعيد الطلب

حدد أين تقع منطمتك، والمسؤولين عن التحرك العاجل وكيفية الاتصال بهم وتاريخ إرسالك للطلب.

### 3- أصحاب الحقوق/الضحايا



يجب عليك أن تقدم كل الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالأفراد الذين تضرروا بالفعل والذين من المتوقع أن يتعرضوا لنفس الضرر (المتضررون المحتملون). كما يجب أن تحدد وتصنف أي جزء من السكان قد تأثر بالفعل، على سبيل المثال



عليك بتحديد إذا ما كانت أقلية تخضع تاريخياً لمعاملة عنصرية.

ذكر عدد الأفراد المتضررين ونسبة الأطفال فيهم، النساء، المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة مثل كبار السن الذين يتعرضون للأذى بشكل أكبر.

#### 4- قائمة بأسماء أصحاب الواجب/المنتهكين

ينبغي أن تقوم بتقديم قائمة بأسماء أصحاب الواجب قانونياً وأخلاقياً حتى يتسنى للقارئ منذ البداية معرفة الصورة الكاملة عما يلعبون الأدوار في هذه القضية ومن يفعل وبمن. وتعتبر الدولة دائماً أحد المسؤولين نظراً لأنها تعتبر الكيان القانوني الملزم باحترام، حماية، تشجيع وتحقيق حقوق الإنسان ومساعدة الذين حرّموا منها.

وقد يرجع السبب في حرمان الضحايا من تلك الحقوق إلى:

- سياسات تتبعها الدولة بشكل مباشر.
- فشل الدولة في حماية الأفراد من انتهاك حقوقهم.
- فشل الدولة في مساعدة الضحايا بمجرد حرمانهم من حقوقهم.

وقد تساهم قوي أخرى في انتهاك الحقوق بما في ذلك عوامل داخلية وخارجية (ممثلون يلعبون أدواراً في القضية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الشركات متعددة الجنسيات، المخططون الوطنيون وعوامل مثل الديون والخصخصة أو الممارسات الاجتماعية). خاصة عندما يتصف دور الدولة بالسلبية (الإنكار أو الفشل في حماية وضمان تعويض الضحايا) ويمكن ملاحظة دور أطراف أخرى. تقوم الشركات الخاصة، على سبيل المثال، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، بشراء الأراضي وإقامة المشروعات بشكل منتظم مما يؤدي إلى مصادرة الأراضي والإخلاء القسري للسكان. وفي بعض الحالات يكون لدى البنوك الإقليمية والدولية التنموية سياسات جيدة للتعويض وإعادة الإسكان. ولكن على الرغم من ذلك قد تكون تلك الشركات أحياناً هي الذراع اليميني للحكومات وتنفيذ سياساتها أو منفذة للمشروعات العامة الدولية. ومن هنا تتبع أهمية بيان العلاقات بين الممثلين المختلفين الذين يمثلون سلسلة المسؤولين في القضية.

ويمكنك استخدام "طاقم الأدوات" بشكل فعال للحصول على إطار كامل من الأسئلة لتحديد المسؤولين والالتزامات القانونية التي يتم تطبيقها نظرا لان كل عنصر من عناصر الحق في السكن الملائم التي حددتها في قضيتك له مسئولين مناظرين.

##### 5- مواقع وتواريخ الأحداث وتتابع الأحداث والتطورات والعواقب

ونقصد هنا متي وأين حدثت الانتهاكات. وفي حالة ارتباط ذلك بقضيتك يجب عليك تحديد المكان (مركز المدينة، الأحياء الفقيرة، معسكرات اللاجئين، المناطق الريفية) سواء كان ذلك ليلا أم نهارا ودلالة الوقت والمكان (عندما يذهب الرجال إلى أعمالهم، بجوار منطقة عسكرية أو مستعمرة أو مبني عام).

يجب أن يكون تتابع الأحداث وترتيبها واضحا بالقدر الكافي كي يتمكن الشخص العادي حديث العهد بالقضية من تفهم الوضع جيدا. ولكن هذا لا يعني تسجيل أو تقرير الأحداث الصغيرة كل دقيقة حيث أن اختصار وتلخيص الأحداث والتطورات عادة ما يكون أكثر كفاءة وفاعلية طالما لم يتم حذف أي دلالة أو نتيجة أو عواقب هامة.

حاول أن تكون على أعلى قدر ممكن من الدقة فيما يتعلق بالتاريخ والأرقام نظرا لما لها من أهمية في موضوع انتهاك حقوق الإنسان والقيم التي تتعرض للخطر. أعط أيضا فكرة عن العواقب المعروفة والمبررة الناتجة عن الخسائر المادية، الحرمان والعواقب الاجتماعية والصحية.

ولا تنس انه يجب أن يتسم العرض بأكمله بالاختصار فهي الطريقة الوحيدة لجذب والحفاظ على انتباه الشركاء المحتملين في التحرك المطلوب حتى نهاية العرض. وإذا ما اتصف العرض بالإطالة و/أو الغموض فان المشاهدين قد لا يتمكنوا من استيعابه بالكامل وبالتالي قد لا يتفهموا سبب تحركهم أو قيامهم بأي خطوة تجاه القضية مما قد يؤدي إلى عدم قيامهم بأي شيء على الإطلاق. اختصارا فانه يجب عليك تقديم كافة التفاصيل الضرورية فقط.

وبوجه عام، وفي إطار نفس الهدف، وهو الاحتفاظ بانتباه القارئ، يمكنك التفكير في تقديم عرض جذاب باستخدام الإطارات وتنظيمه بواسطة بعض المقترحات المطروحة هنا. وسوف تجد أمثلة مرفقة.

## 6- نقد الأسباب الرسمية

تجيب هذه المعلومات على التساؤل " لماذا " و " ما هو المحفز للمسئول عن هذه القضية " وعادة ما تنحصر الأسباب المطروحة رسمياً في المشروعات التنموية واسعة النطاق، الأمن، أو حتى تطبيق قانون قائم. أما الأسباب المطروحة علناً فقد لا تكون كافية أو سليمة فنياً أو حتى قابلة للتبرير. ويهدف هذا المكون إلى مناقشة الأعدار التي يتعلل بها المسئول لتبرير انتهاكات حقوق السكن بوضوح وبشكل مختصر. ويتعين عليك تقديم استجابة وافية وحاسمة لهم وقد ترغب كذلك في تقديم حل بديل.

## 7- عرض واضح لقضايا وانتهاكات حقوق السكن

لا بد وأن تستند مناقشة حقوق الإنسان إلى ثلاثة محاور تدعم بعضها البعض: الجدل الأخلاقي، السلطة القانونية، وأرقام تتعلق بحجم ومدى العواقب.

يتكون الركن القانوني من عرض الحقوق المنتهكة. ويجب أن تتوافر ليس فقط العناصر الرئيسية للحق في السكن اللائق وإنما الحقوق المتماثلة معه (الحقوق الإنسانية الأخرى التي ينظر لها على أنها حقوق مطابقة له مثل الحق في الحصول على المعلومات، الأمن الشخصي والمشاركة) حتى يمكن إعمال الحق في السكن اللائق.

لقد شارك أعضاء التحالف الدولي للموئل لفترة طويلة في مفاوضات ومسودات المعايير الدولية لقانون المعاهدات وتطبيقاتها. وقد تم ذكر أغلبها في وثائق الأدوات القانونية للأمم المتحدة. وهذه المصادر متواجدة بالفعل في وثيقة " العناصر " في " طاقم الأدوات ". إن معرفة وشرح هذه العناصر ومصادرها كلما أمكن يعد أمراً عظيم الأهمية لوضع قضيتك في إطار حقوق الإنسان بينما يمتلك المتضررون حقوقاً متفق عليها دولياً لا يمكن

لأي سلطة، حتى الدول، أن تحرمهم منها. وكلما ازداد الوعي والمعرفة بهذه المعايير الخاصة بالحق في السكن الملائم واستخدامها كلما ازداد عدد المدافعين عن هذا الحق. ويعتبر هذا المكون حيويًا للغاية لدرجة أنك يمكن أن تعتبره ذات صلة بإمداد تحركاتك العاجلة بالمعلومات و/أو حتى حملة كاملة من التعليم العام حول الحق في السكن الملائم.



ومن أجل إتمام ما تقوم بعرضه يمكنك أيضا إلقاء نظرة على الخطوة الثالثة في طاقم الأدوات والمسمى "المبادئ المركبة". يجب أن يخضع كل عنصر من عناصر الحق في السكن الملائم، نظريًا، لاختبار الالتزامات الخمس المتضمنة في العهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان الأعمال المتزايد للحقوق المنصوص عليها في العهد بما في ذلك السكن الملائم (المادة 11). وهذه المبادئ هي:

- (1) تقرير المصير، (2) عدم التمييز، (3) المساواة بين الجنسين،
- (4) سيادة القانون و(5) عدم التراجع

هذه المبادئ تم التأكيد عليها في الديباجة والمواد الأولى في كل من معاهدات حقوق الإنسان الست التابعة للأمم المتحدة. ومن ثم يجب أن تحترم في كل عنصر من عناصر الحق في السكن الملائم حتى يتسنى لنا أن نقول أن حقا من حقوق الإنسان لم ينتهك. قد يبدو الأمر فضوليا نظرا لأنه واضح بشكل زائد عن اللازم (خاصة فيما يتعلق بعدم التراجع أو الانتكاس) أو غير واضح بشكل مباشر (بالنسبة للمساواة بين الجناس) لعرضها في حالة هدم أو إخلاء قسري جماعي. وفي حالات أخرى مثل حالات طرد مجموعة من الأفراد أو رفض الاعتراف بادعاءات الحق في السكن الملائم في المحكمة فإنه يكون من المفيد ذكر تلك المبادئ المتداخلة أو المركبة في العرض الخاص بك.

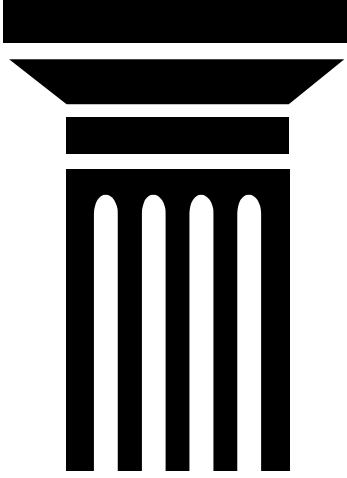
وسوف تجد في جداول " طاقم الأدوات " المواجهة لكل عنصر من عناصر هذا الحق مجموعة من الأسئلة التي يمكن أن تساعدك على تحديد وشرح ما إذا كان قد تم احترام هذه المبادئ أم لا.

وقد يتعين عليك توضيح حقوق أخرى غير تلك المتعلقة بالسكن نظرا لأن الهدف هو إدراج كافة الحقوق المطلوبة في قضيتك. ولا تتردد في استشارة المتخصصين إذا كان لديك أي شعور بوجود فجوات في الإطار القانوني حتى تتيقن من فهمك الكامل لكافة التفاصيل القانونية الهامة ومقدرتك على عرضها بشكل بسيط.

ومن المصادر التي يمكنك الاعتماد عليها جمعيات حقوق المرأة وحقوق الطفل ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى التي قامت بالتحقيق بالفعل في حقوق المجموعة أو الجماعة المتضررة (مثل الأقليات، الشعوب الأصلية). يمكنك أيضاً أن تستخدم تقارير الأمم المتحدة واللجان الخاصة المتعلقة بالحقوق المنتهكة في قضيتك (حقوق الطفل، الحق في الغذاء، الماء، السكن الملائم، العنف ضد المرأة). ومن الممكن أن تجد تقريراً خاصاً بدولتك حيث كانت موضوع بحث أحد اللجان المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وبالتالي يمكنك الاستفادة من هذه التقارير. والتطبيق صحيح بالنسبة للآليات الإقليمية مثل لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. واستخدامك لمثل هذه التقارير يدعم قضيتك بشكل جيد بالإضافة إلى انه يدعم ويؤثر في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

## 8- شرح الالتزامات وانتهاكات القانونية للدولة

يتصل هذا المكون اتصالاً وثيقاً بالمكون السابق ويتحدد الفرق هنا في أنك سوف تقوم بذكر كل اتفاقيات حقوق الإنسان والقوانين الدولية والوطنية التي تم انتهاكها وليس فقط ما تم ذكره في قائمة "العناصر" في الخطوة السابقة. وبهذا التابع سوف تقوم بصياغة قضيتك بحيث يكون للسلطة القضائية الكلمة الأخيرة.



وسوف تجد المصادر القانونية الدولية لكل عنصر من عناصر حق السكن. ومن ثم فانه يمكنك اختيار بعض المصادر المذكورة بالفعل لكل مكون من المكونات التي قمت بتحديدتها كمكونات ذات صلة بقضيتك.

وفي حالة تعثرك في ذلك أو شعورك بأي صعوبة يمكنك اللجوء إلى التعليقات العامة رقم 4 و7 على تطبيق الالتزامات في العهد الدولي الخاص بلحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والأجهزة القائمة بمراقبة تنفيذها حيث أنها تمثل المصادر الرئيسية المعترف فيها بالحق في السكن الملائم لكل الدول التي قامت بالتصديق عليه.

كما يمكنك أيضا الرجوع إلى الأعمدة رقم 2 و4 "المصدر" و"الضمان" في طاقم الأدوات لكل من العناصر التي تريد أن تضمها هنا. وفي حالة قيامك بإجراء تقييم أوسع نطاقا فسوف تجد المزيد من المصادر القانونية والأسئلة التي سوف تساعدك على تحديد ما إذا كانت الدولة قد قامت سابقا بعمل التصديقات، السياسات، المؤسسات أو الميزانيات المطلوبة لإيجاد الاحترام لمكونات الحق في السكن الملائم.

وعلى أي حال تتحمل الدولة الدور الرئيسي والمسئولية القانونية - سلبية أو إيجابية- لا سيما فيما يتعلق باحترام أدوات حقوق الإنسان التي تم التصديق عليها.

قم بالتحري عن أي من المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان قد قامت دولتك بالتصديق عليها ( يتعلق هذا بالأسئلة الواردة في الخانة "ضمان" من "طاقم الأدوات") وقم بتوضيح مدى تدخل الدولة في القضية للقارئ بالإضافة إلى ما يجب عليه القيام به.

## 9- الجهود من اجل العلاج المحلي

ويعني هذا ما قام به المدافعون عن المجتمع من خطوات قانونية من اجل:

- منع الانتهاك
- إيجاد حل معين ومحدد المدة الزمنية (لماذا، ماذا، من، أين، متى، كيف)
- مقاضاة المنتهكين
- الحصول على تعويض أو أي إجراءات قانونية أخرى

قم بتفسير النتائج عن هذه المجهودات وما إذا كانت أي منها مستمرة. وفي حالة وجود إجراءات والسعي لحلول قانونية حالياً قم بتفسير السبب في تأثير الفعل الجماعي على مصير الأفراد. وفي حالة فشل تلك الحلول أو عدم السعي لها حتى الآن قم بشرح السبب في ذلك للقارئ.

## 10- التحركات الأخرى التي يتم اتخاذها

قد يتم اتخاذ تحركات أخرى في الفترة بين أحداث القضية وقيامك بتوزيع تحرك العاجل. وتتراوح تلك التحركات بين التعبئة الاجتماعية (مظاهرات، عرائض)، الاقتصادية (المقاطعة)، السياسية (مساندة الأحزاب في البرلمان والمنتديات السياسية الأخرى). ومن الممكن أن تكون التحركات متضمنة ما اتخذته من أفعال مع شركاء آخرين (نشرات دورية مشتركة، الدعم لتحرك عاجل آخر أو أي نشاط). من المهم معرفة تلك التحركات لكل من القارئ ومكتب تنسيق التحالف الدولي للموئل-شبكة حقوق الأرض والسكن حتى يمكن فهم الموقف الذي يجد فيه كل طرف نفسه وقت تقديم طلب التحرك العاجل.

## 11- مصادر المعلومات والحالات السرية

من اجل إثبات صحة وصدق المعلومات ينبغي عليك تحديد المصادر الرئيسية للبيانات التي قمت بجمعها ودورها في القضية (ضحايا، أصحاب الواجب، منظمات أخرى في القضية أو متخصصين في بعض الموضوعات التي كنت بحاجة للتحدث عنها). ينبغي عليك ذكرهم في وثائقك في حالة عدم وجود أسباب أمنية أو غير ذلك لحماية تلك المصادر

وحقها في الأمن أو/والخصوصية الشخصية أو ضمان الحماية ضد الانتقام أو أي تهديدات أخرى. وقد تطلب بعض المصادر السرية التامة وهو ما يجب أن تجده إذا طلبته. وفي هذه الحالة ينبغي عليك أن تقوم بتوضيح ذلك باختصار للقارئ والسبب في الإبقاء على مصدر ما مجهول.

<b>11 مكون لصياغة قضيتك</b>	
1.	تعريف كاتب الطلب العاجل
2.	موقع/مواعيد الطلب
3.	معلومات حول أصحاب الحقوق/الضحايا
4.	قائمة بأسماء أصحاب الواجب/المنتهكين
5.	مواقع وتواريخ وتتابع الأحداث، التطورات والعواقب
6.	نقد الأسباب الرسمية
7.	قضايا/انتهاكات حقوق السكن
8.	شرح الواجبات والانتهاكات القانونية للدولة
9.	الجهود من أجل العلاج المحلي
10.	التحركات الأخرى التي يتم تنفيذها
11.	مصادر المعلومات والحالات السرية



## الخطوة الثالثة: تحرك!

بمجرد قيامك بشرح قضية حقوق السكن باختصار ووضوح، الجانب الإنساني منها، القضايا والعواقب القانونية يجب عليك أن تقوم بشرح كيفية قيام القارئ/القارئة بمساعدة المتضررين. وتعتبر الأداة التقليدية للتحركات العاجلة هي قيام القارئ/المتلقي بإرسال خطاب اعتراض أو احتجاج.



وبالتالي فعليك أن تقوم بإعلام القارئ بالعنوان الذي يمكن إرسال تلك الخطابات إليه.

ويعتبر من المفيد بعد ذلك أن تقوم بتقديم عينة لهذا الخطاب والتي تؤدي غالبا إلى المزيد من ردود الأفعال والاستجابة. هذه الخطابات تعد خطابات رسمية للغاية نظرا لأنها تخاطب ممثلي الدولة أو السلطات المحلية بوجه عام. ولكن يجب أن يوضح الخطاب أن الكاتب على دراية بكافة الحقائق الخاصة بالقضية،

الحقوق والواجبات الإنسانية، والضحايا والمسؤولين. وبعد ذلك يجب عليك

أن تحدد الأهداف والنتائج المرغوبة، أي أن تحدد ما الذي تعتقد انه يجب على المسؤولين، العناوين المرسل لها والسلطات أن تقوم به لضمان أعمال الحق في السكن الملائم. وقد يشمل ذلك موقفك من القانون الذي يجب تطبيقه، الحقوق التي يجب احترامها، وما هي الانتهاكات والتهديدات التي يجب حماية الأفراد منها وكيف يمكن ذلك.

ومن المفضل أن تقوم بتحديد موعد نهائي للتحرك العاجل. فهذه المواعيد تعد دائما افضل واسهل طريقة يتابع بها القارئ التحرك/الاستجابة المطلوبة. ويمكنك تحديد موعد نهائي آخر في حالة رغبة أحد متلقي التحرك العاجل بالقيام بتوزيع الطلب على المحيطين به ويجب ألا يكون التأجيل لفترة طويلة (أسابيع قليلة وحتى شهر قد تكون فترة مفتوحة جدا) نظرا لأن الهدف من التحرك العاجل أساسا هو وقف أو تغيير الانتهاكات بأقصى سرعة ممكنة. وحتى يتحقق ذلك يجب أن تشعر السلطات بوجود ضغط من تدفق الخطابات في فترة قصيرة للغاية. ويمكن أن يعتمد تحديدك للموعد النهائي لتلقي الطلبات على الأحداث القادمة لاسيما إذا ما كانت ذات صلة بحقوق الإنسان (إحياء ذكرى دولية، حملات المنظمات الدولية أو الوطنية، الانتخابات المحلية، قضايا المحكمة أو المناسبات الوطنية الأخرى).

## الخطوة الرابعة: التوزيع

يقوم مكتب تنسيق شبكة حقوق الأرض والسكن في القاهرة، كخدمة مقدمة للأعضاء، بتوزيع تحريك العاجل لقائمة مراسليه بالكامل(الأعضاء وغير الأعضاء).



وكموزع، سوف تقوم شبكة حقوق الأرض والسكن بتولي استقبال وإدارة النتائج وإبلاغها فورا لصاحب الطلب/العضو. أما إذا كان لديك شبكة خاصة بك فيمكنك أن تبلغنا برغبتك اتصالنا بمن هم خارجها فقط. وقد تكون هناك مناطق كاملة لا يمكنك الوصول إليها. وبتنسيق مجهوداتنا للتوزيع سوف نعمل على ضمان الوصول إلى أكبر

عدد من المشاهدين مع تجنب التكرار أكثر من مرة.

وسوف يكون من المفيد جدا لك أن تحتفظ بسجل للمؤيدين/المستجيبين لتحريك العاجل محليا حتى تتمكن من بناء وتوسيع نشاط ونطاق شبكتك الخاصة كما سنفعل نحن مع شبكتنا. كما أن توجيه طلب لمن استجابوا للتحريك العاجل بأن يقوموا بإرسال الطلب إلى آخرين سوف يقوم بتوليد المزيد من ردود الأفعال والاستجابات من مؤيدين محتملين.

بالإضافة إلى ذلك، يجب عليك توسيع التعاون بينك كمنظمة محلية وبين أجهزة وآليات حقوق الإنسان للأمم المتحدة. وكما تم التوضيح أعلاه عندما تبدأ بتفصيل مواضيع حقوق الإنسان والانتهاكات من الممكن أن تلجأ إلى استخدام تقارير الأمم المتحدة عن دولتك. ومن ناحية أخرى سوف تحتاج هذه الأجهزة واللجان إلى معلوماتك وخبراتك.

وهكذا عليك أن تقوم بعمل نسخة من التحرك العاجل وتقارير المتابعة وترسلها إلى مقرري اللجان والخبراء المستقلين إلى جانب إرسالها إلى مؤسسات حقوق الإنسان. يمكن أن يشجع هذا الأداء الأجهزة الدولية على الاستجابة. فعلى سبيل المثال، تزود جماعة التبت المقرر الخاص للأمم المتحدة عن الحق في السكن الملائم بالمعلومات عن التبت والسكن الملائم وهذا من أجل حثه على أن يبدأ الحوار مع السلطات الصينية.

(للحصول على قائمة اتصالات مفيدة في الأمم المتحدة، ارجع إلى موقع [www.unhchr.ch](http://www.unhchr.ch) على الإنترنت تحت قسم "البرنامج/قاعدة بيانات خاصة باللجان التعاقدية" Treaty Body Database". ويمكنك أيضاً من إرسال نسخة من تحرك العاجل ودعواك إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان على العنوان [idoc@achpr.org](mailto:idoc@achpr.org) أو إلى لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان على [cidhoea@oas.org](mailto:cidhoea@oas.org). لمزيد من المعلومات اتصل بمكتب التنسيق أو المكتب التابع له اقليمك لشبكة حقوق الأرض والسكن.

## الخطوة الخامسة: متابعة القضية

يجب ألا تستهين بهذه الخطوة، إذ أنها خطوة أساسية نحو التأثير الفعال على الرغم من صعوبة تطبيقها. فهي تمكنكم أنت ومؤيديك من متابعة



التطورات والانتكاسات في الموقف ومعرفة ما إذا كان التحرك الذي قدمته قد ساهم في دفع السلطات المعنية والمسؤولين في تنفيذ الحل المقترح. وعلى الرغم من إمكانية ملاحظتك لبعض التحسن بعد إصدار تحرك العاجل فقد تكون نتيجة مجهودات أخرى وليس فقط تحرك العاجل. إلا أن عملية المتابعة سوف تساعدك على

معرفة ما إذا كانت السلطات قد استجابت على الأقل لضغوط الحركات المدنية الوطنية والدولية.

بتنفيذ هذه الخطوة سوف تستوعب مدي الانتهاكات في دولتك على الرغم من تصديق دولتك على معاهدة تلزمها باحترام الحق في السكن الملائم. هذا الاكتشاف قد يساعد منظمتك على إصدار وثيقة أو تصريح خاص بالإضافة إلى التحرك العاجل أو إصدار سلسلة من التحركات العاجلة كدليل على الانتهاكات.

وتتضمن هذه الخطوة تحركان: يجب عليك أن تقوم بمتابعة الاستجابات لطلب التحرك العاجل (1) وإبلاغ المؤيدين بتطورات الموقف (2) وتقييم طبيعة واثر تحركك العاجل في ضوء النتائج بشكل منتظم.

(1) يجب عليك أن تقوم بإبلاغ المؤيدين أو متلقي التحرك العاجل بما يحدث في القضية عقب طلب التحرك العاجل لا سيما إذا ما كنت تقوم بإثارة قضايا بشكل منتظم وتحفظ بقائمة من المؤيدين. ويمكنك أن تجعلهم على دراية بوضع كل قضية عندما تصل إليك أي أنباء جديدة عن قضية ما من خلال البطاقات أو الخطابات الدورية أو المنشورات و/أو الوسائل الأخرى للمعلومات عن كافة القضايا الأخيرة ( كل ثلاثة شهور على سبيل المثال) وأيما كانت الوسيلة التي تستخدمها فيجب عليك أن تتابعهم بالمعلومات بأي شكل وتبلغهم بالوسيلة المستخدمة.

انه من الصعب ومن ثم ليس مثالياً أن يقوم فريق العمل التابع للمنظمات الدولية بإجراء المتابعة الأساسية لقضية معينة من قضايا التحرك العاجل نظرا لابتعادهم عن المجال في المقام الأول. وإذا ما كنت منظمة قريبة للمجتمع المتضرر فيجب عليك إجراء اتصال بهم كخطوة أولى من اجل جمع المعلومات كما يمكنك أن تطلب منهم أن يظلوا على اتصال بك وإعلامك بأي أمر جديد أو يمكنك إخبارهم أنك ستداوم الاتصال بهم لمعرفة ما يجرى. بالإضافة لذلك فقد يكون من المفيد بالنسبة لهم أن يعلموا أنك لن تقوم فقط بكتابة تقرير بل ستعمل على إيجاد والحفاظ على علاقة وحدة معهم على مر الوقت طالما تطلب الأمر ذلك.

(2) انه من الضروري معرفة وفهم أداء من يتلقون تحركك العاجل. ويجب عليك أن تحتفظ بإحصاءات وتعمل على تحديث السجلات الخاصة بك بشكل دائم. إن متابعة تحركك العاجل بشكل جيد هو افضل طريقه لإثبات

دقة سجلات وعناوين المتلقين والارتقاء بمستوي العروض الخاصة بك ولتحديد مدي فعالية النظام الخاص بك.

كما يجب عليك أيضا أن تقوم بشكل منتظم بتحديث قائمة مؤيدي تحرك العاجل. فقد تتيقن بعد فترة أن نسبة محددة من الاستجابات الكافية لإحراز نتائج للتحرك العاجل. وقد تتجه لإرسال طلبك لمجموعة أخرى من القائمة الخاصة بك ( قائمة إقليمية على سبيل المثال) تبعا للظروف. وقد لا تجد استجابة منتظمة من متلقي التحرك العاجل إذا قمت بإرسال طلبات التحرك العاجل بكثرة على المدى الطويل. وفي حالة شعورهم بعدم تلقي كافة الطلبات التي تقوم بإرسالها وإنما طلبات مختارة فقط فقد يساعد ذلك على إشعارهم بمزيد من التحفيز والاندماج في التحرك العاجل.

وسوف يحتاج مكتب التنسيق الخاص بشبكة حقوق الأرض والسكن، كموزع، لتقريبك لإرساله لكافة مراسليه وهو الأمر الذي سوف يساعد بلا شك على إجراء التعديلات اللازمة لتحسين الحقوق الإنسانية في السكن الملائم وأعمال الدفاع عنه في المستقبل.

### نصائح خاصة بأسلوب اللغة والكتابة

حتى تصبح واضحا ومباشرا في اللغة التي تستخدمها ومن اجل استخدام عدد اقل من الكلمات تأكد دائما من قيامك بتوجيه خطابك بصيغة المعلوم للفعل أي أن تقوم بتكوين جملتك بشكل منطقي مباشر من المبتدأ والخبر (الفاعل والفعل والمفعول به). لا تتجه إلى عدم ذكر أو التناويه عن من فعل ماذا ولمن. إن الجمل المبنية للمجهول تعد مثالية لإخفاء القائم بالفعل في الجملة مثل جمل الخطاب السياسي. إن هدفك في التحرك العاجل هدف مختلف ويمكن أن تدعمه بالوضوح والاختصار في اللغة.

حاول التعبير عن القيم الرقمية والمالية المحلية بمصطلحات دولية واضحة للجميع. على سبيل المثال قم بتحويل العملات المحلية إلى يورو و/أو دولار؛ السكان وأي أرقام أخرى يجب أن يعبر عنها بمصطلحات رقمية مفهومة عالميا ( مثال: في الهند فان 1 لاک يعادل 10.000).

قم بتفسير أي لغة أو مصطلحات غير معروفة دولياً (مثل فافيل، غوداون، ماندير، انتفاضة، بيدونفيل، غيجيه كوندولار... الخ) حيث أن جملة أو عبارة واحدة بين الأقواس قد تكون كافية لتوضيح المعنى في حالة رغبتك في استعمال المصطلح القومي أو المحلي (غيجيه كوندولار = منازل التي تتم بناءها ليلا، غوداون = مستودع).

إذا قمت بعرض أسماء أماكن عامة من المحتمل ألا يتعرف عليها القراء حاول أن تقوم بتعيين موقعهم بالنسبة لنقطة مركزية معروفة.

كذلك حاول أن يكون هناك اتساق بين طريقة إشارتك للأماكن، الأشخاص والمؤسسات لتجنب أي خلط في الشخصيات، الأوصاف، أو الأدوار/ الوظائف لأساسيات قضيتك. كن دقيقا في كلماتك فعلى سبيل المثال عند إشارتك للبوليس حتى تميز بينهم وبين العسكريين. على سبيل المثال إذا كنت تشير إلى "عمدة" في حالة ثم تشير إليه لاحقا بصيغة "سعادته" أو "جنابه" فان الصلة قد لا تكون واضحة للقراء.

ويمكن أن تكون المعلومات المصورة أو التصويرية مقنعة: في حالة لياري في باكستان كانت المعلومات الخاصة بالتحرك العاجل تتمثل في مجموعة من ثلاث صور تم لصقها على البريد الإلكتروني وكان الالتزام نحو التحرك العاجل يعبر عنه من خلال عرض الصور الواحدة تلو الأخرى.

والخلاصة: فان مبادئ البساطة، الوضوح، الاستمرارية، الدقة، الاكتمال، الاختصار، والحكم الجيد سوف تقودك لتكوين طلب تحرك عاجل مؤثر.







## حالة لياري (باكستان)

- طلب التحرك العاجل في شكل جداول
- طلب التحرك العاجل في شكل موضوع
- نموذج الخطاب



## التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الأرض والسكن

### طلب التحرك العاجل: هدم المنازل في باكستان

مركز كاراتشي الحضري

كراتشي- 10 آب/أغسطس 2002

المسؤولون	الضحايا
<ul style="list-style-type: none"> <li>□ الحكومة الباكستانية</li> <li>□ حكومة مدينة كراتشي</li> <li>□ السلطة الوطنية للطرق السريعة</li> <li>□ لجنة من 9 أعضاء من الخبراء تم تكوينها بواسطة السلطات المحلية لمراجعة المشروع إلا أنها لم يتم تفعيلها أبدا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>□ طبقا لتصريحات بعثة حقوق الإنسان في باكستان فقد نزح ما لا يقل عن 200.000 شخص وتعرضت منازلهم للهدم . كما تم بالفعل إخلاء حوالي 4000 أسرة. وطبقا للدراسات فان ما يقرب من 40000 عائلة سوف تنضم إلى صفوف البطالة.</li> </ul>
<h3>تطورات الأحداث وعواقبها</h3>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>□ جرت أعمال الهدم في منطقة نهر لياري في كراتشي ففي 21 يناير/كانون الأول 2002 بدأت السلطات في أعمال هدم مناطق سكنية ومنشآت أخرى تتضمن 1.900 وحدة تجارية صغيرة.</li> <li>□ وخلال الفترة من 15-20 مارس/أذار تم هدم 67 مصنعا في شرشا وفي 27 من نفس الشهر قام الضحايا بتنظيم اعتصام في المكان لوقف البلدوزرات إلا انه تم إلقاء القبض على ثلاثة من أعضاء لجنة التحرك من أجل المشكلات المدنية وفي 27،28،29، من يونيو/حزيران والأول من يوليو/تموز تم هدم 400 وحدة سكنية وتجارية.</li> <li>□ وتعترم السلطات هدم أكثر من 25.000 وحدة سكنية و3.600 محل/وحدة تجارية، 50 مسجد، 5 كنائس، 8 أديرة، 10 مدارس، 38 عيادة طبية ، مستشفى و66 مصنعا . في 26 يوليو/تموز تم عقد اجتماع رفيع المستوى 2002 برئاسة حاكم سيند إلا انه تم تصنيف المشروع بأنه "مفيد للغاية" واستمر الهدم....</li> <li>□ العواقب: تقوم السلطات بإعادة توطين المحال والمنازل التي قامت بهدمها في مناطق قديمة ومن ثم الإمعان في إهانتها. كما أنها ستقوم بإصابة مدينة راكدة بالفعل بمزيد من الركود. من المتوقع أن تصل القيمة الاقتصادية لأعمال الهدم على طول طريق لياري إلى اثنين بليون روبية هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل تلوث الهواء.</li> </ul>	
<h3>الأسباب الرسمية</h3>	
<p>تشير المعلومات إلى أن أعمال الهدم والإخلاء ترجع إلى تنفيذ مشروع طريق نهر لياري وطبقا لتصريحات السلطات فإنها تتمنى أن تتوقف التوسعات المستقبلية في مصب النهر نظرا لإمكانية إزالتها مع الفيضان، إلا أن أكثر من 50% من المتأثرين يعيشون في مستوى أعلى من مستوى الفيضان ولكن في محاذة الطريق السريع.</p> <p>وتضيف السلطات انه ينبغي أن يوفر الطريق السريع مدخلا سريعا للمدينة وتقاديا للزحام ولكن في الواقع إن هذا هو دور المنفذ الشمالي. بالإضافة لذلك فانه من غير الممكن خلق أماكن للشاحنات كما أن اختيار "سوهار جوث" كنقطة أو المحطة النهائية للطريق السريع يعد أمرا غير مناسب.</p> <p>وتقول الدولة أنها سوف تعمل على خفض الإختناقات المرورية في طرق المدينة ولكن لا بد وأن هناك طرقا ووسائل ومشروعات كثيرة أخرى أقل تكلفة وأكثر فعالية لتحقيق ذلك .</p> <p>أما السبب الرسمي الأخير الذي تزعمه الدولة فيتحدد في قيام هذا المشروع بتجميل المدينة و" إن مياه البحر سوف ينقل إليها مياه صرف صحي معالجة" ولكن الحقيقة أن نهر لياري هو قناة صرف صحي مهما حدث ولم يتم تعيين أي لجنة تجميلية أو فنية حتى تقرر ذلك كما أنه لا يمكن أن يجتمع طريق سريع واستجمام في نفس الوقت!</p>	

<p><b>الواجبات القانونية للدولة</b></p> <p><b>والانتهاكات القانونية للمسؤولين</b></p> <p>تقوم الدولة على المستوى المحلي والوطني بانتهاك قرار محكمة سيند العليا والذي يقضي بوقف العمل في هذا المشروع.. كما إنها تخرق إعلان حيازة الأراضي والجزء 12 من إعلان الحماية الباكستاني 1997 ومن هنا يصبح البدء في أعمال البناء عملا غير قانوني.</p> <p>أما على المستوى الدولي فان باكستان تقوم بخرق المواد رقم 25.23.19.17، 13.12.8. من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد رقم 15.11.4.2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى التعليقات العامة رقم 4،7 والمواد رقم 25.22.21.19.17.2.1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية والعديد من المصادر القانونية الدولية الأخرى.</p>	<p><b>قضايا وانتهاكات حقوق السكن</b></p> <p>من بين 400 منزل تمت إزالتها قررت الدولة أن هناك 35 منزلا فقط سوف يحصل أصحابها على أرض بديلة ومن بين 25.000 وحدة سكنية تتوي هدمها ووفقا لسياسة إعادة الإسكان التي تنتهجها الحكومة سوف يحصل أصحاب 14.000 وحدة سكنية فقط على أرض خارج المدينة أضف إلى ذلك أن أعمال الهدم قد تمت بدون أي إنذار مسبق، تعويضات و/أو بدائل.</p> <p>ووفقا لإعلان حيازة الأراضي فانه يمكن الحصول على الأرض فقط من خلال المستوطنات المؤجرة كما يجب أن يكون هناك إعلان في جريدة رسمية يجب أن تحدد القيمة الخاصة بالأرض والممتلكات وفقا لأسعار السوق بالاتفاق مع السكان ويتم الدفع قبل الحصول عليها. في حالة حدوث أي خسائر في الأرواح أو المنازل يحصل الضحايا على تعويض إضافي. أي نوع من إعادة إسكان هؤلاء الضحايا يجب أن يكون في منطقة ذات إمكانيات وتسهيلات مماثلة للمنطقة التي يتم الحصول عليها.</p> <p>ووفقا لإعلان الحماية الباكستاني لا بد وأن يتم إجراء تقييم للأثر البيئي لتلك المشروعات وهوما لم يتم على الإطلاق. إن هذه التصرفات للسلطات الباكستانية تمثل انتهاكا للحق في: الأمن القانوني للحيازة حرة المصادرة، والضرر والتدمير، المعلومات، المشاركة، إعادة التوطين، التعويض، والأمن. وهي كلها عناصر معترف بها دوليا للحق في السكن.</p>
<p><b>التحركات التي تمت بالفعل</b></p> <p>لم يتم اتخاذ أي إجراءات أو تحركات قانونية إلا أن كل من المواطنين والمنظمات غير الحكومية وخبراء التخطيط الحضري قد قاموا بإعداد طلبات تخطيط للشفافية على مدى سنوات عديدة ولكن الحكومة تجاهلتها كلها. ويعتبر المتأثرون أو المتضررون من العديد من المشروعات الكبرى يوم الثاني من آب/أغسطس "اليوم الوطني للعنة" في كل المدن الكبرى.</p>	
<p><b>تحرك!</b></p> <p>برجاء إرسال رسالتك الإعتراضية على الفور إلى --- سوف تجد عينة من الخطاب ---</p> <p>الجنرال بريز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، أوان الصدر، إسلام آباد، باكستان فاكس: 9251920-7656 و 9251927-0205</p> <p>محمد سومرو، حاكم سيند، منزل الحاكم عبد الله، شارع هارنو، كاراتشي فاكس: 9221920-5041 أو 9221920-1215، 9221920-1226</p> <p>المحامية نعمة الله خان، مدينة نظيم، المكتب الرئيسي ل، KMC ام ايه طريق جينا، كاراتشي فاكس: 9221921-5117 أو 9221921-5131</p> <p>تنسليم احمد صديق، المدير العام لسلطة سيند، خلف مبني جمعية سيند، طريق المحكمة، كاراتشي فاكس: 9221921-1272</p> <p>محمد بونس، مدير مركز المورد الحضري، 48/3 مواليم آباد طريق جمال الدين الأفغاني، متفرع من طريق خالد بن الوليد، كاراتشي، 74800 باكستان فاكس: 9221438-4288 +</p> <p>إذا كانت هذه هي المرة الأولى يرجى إرسال رسالة تضم تفاصيل الاتصال بك على البريد الإلكتروني وسوف تصلك رسالة المتابعة من <a href="mailto:urc@cyber.net.pk">urc@cyber.net.pk</a> إلى مركز الموارد الحضارية (URC) Urban Resource Center كاراتشي لهذه الحالة والطلبات المستقبلية الأخرى.</p>	

**طلب التحرك العاجل : أعمال الهدم في باكستان**  
**مركز المصدر الحضري**  
**كاراتشي- 10 آب/أغسطس 2002**

تقوم السلطات الباكستانية بإخلاء ما لا يقل عن 200.000 مواطن من كاراتشي وهدم منازلهم. وقد تم بالفعل إخلاء حوالي 4.000 أسرة فقيرة ومن المقدر أن يصل عدد الأسر التي سوف تفقد مصدر رزقها إلى 40.000 أسرة وتجري أعمال الهدم في منطقة نهر لياري والتي يتكون معظم سكانها من أسر تم تشريد معظمها بالفعل في عمليات نقل السكان الهندية الباكستانية الجماعية التي تمت عام 1947. وفي 21 كانون الثاني/يناير 2002 بدأت السلطات في هدم المناطق السكنية ومنشآت أخرى بما في ذلك ما يزيد عن 1.900 وحدة تجارية صغيرة.

وفي الفترة من 15 إلى 20 آذار/مارس 2002 قامت بهدم 67 مصنعا صغيرا في منطقة لياري في شرشا ثم قام الضحايا في السابع والعشرين من يونيو بتنظيم اعتصام في المكان لوقف البلدوزرات إلا أن الشرطة قامت بإلقاء القبض على ثلاثة أعضاء من حركة لجنة التحرك من أجل المشكلات المدنية واستمرت في هدم 400 وحدة سكنية وتجارية في أيام 27.28.29 يونيو/حزيران والأول من يوليو/تموز. ولا تزال السلطات تعتزم هدم ما يزيد عن 25.000 وحدة سكنية و3.600 محل/وحدة تجارية، 50 مسجد، خمس كنائس، 8 أديرة، 10 مدارس، 38 عيادة طبية، مستشفى، و66 مصنعا. وتقوم السلطات بإيجاد مواقع أخرى في المدن المجاورة للمتاجر والمنازل التي تم هدمها بالضغط على أصحابها ومن ثم إشعارهم بالمزيد من المهانة والمذلة.

وتقدر صافي القيمة الاقتصادية لأعمال الهدم على طول طريق لياري السريع بما يزيد عن اثنين بليون روبية ( أكثر من 40 مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع أيضا أن يؤدي بناء هذا الطريق إلى المزيد من الانحدار في البيئة المحلية.

#### الوضع الرسمي

تجادل كل من حكومة مدينة كاراتشي وسلطة الطرق انه من الضروري إزالة ووقف العدوان والتجاوزات على النهر نظرا لأنها قد تتم إزالتها

خلال الفيضان إلا أن أكثر من 50% من المتضررين يعيشون فوق مستوى الفيضان ولكن في محاذة الطريق السريع.

ويجب أن يوفر الطريق السريع مدخلا سريعا للمرور ولكن هذه هودور الممر الشمالي الموجود بالفعل. هذا بالإضافة إلى انه ليس من الممكن خلق أماكن للشاحنات/سيارات النقل في الموقع النهائي المطلوب(سوهارب غوث)

وتدعي الدولة أن الطريق الجديد سوف يقوم بخفض الزحام على الطرق الأخرى في المدينة ولكن كل من المخططين و URC قد قاموا بتقديم العديد من الخيارات الأخرى الأقل تكلفة وأكثر تأثيرا لتجنب اقتلاع جذور الفقراء.

وأخيرا فان المسئولون يقومون بترويج صور لمدينة أكثر جمالا وبيئة أكثر نظافة نتيجة لهذا المشروع ولكنهم لم يقوموا باتخاذ أي إجراء لتحقيق ذلك. إن نهر لياري هو محطة صرف صحي بالفعل والطريق السريع هو بالضرورة فكرة غير متوائمة مع التحسن البيئي والاستجمام.

### قضايا وانتهاكات حقوق السكن

قامت الدولة بمنح 35 أسرة فقط من بين الأسر القاطنة في 400 منزل تم هدمها أرض بديلة. وإجمالا فمن بين 25.000 وحدة سكنية يتم هدمها تخطط السلطات لمنح 14.000 فقط مواقع بديلة (خارج المدينة) بالإضافة لذلك فان عمليات الهدم قد تمت دون إنذار مسبق أو مشاركة المتضررين أو وجود تعويضات أو بدائل.

وينص إعلان حيازة الأراضي على أن إمكانية الحصول على الأراضي تنحصر في المساكن المؤجرة والمعترف بها رسميا. ويتطلب أن يتم تعويض المردين بما يعادل القيمة الحالية (سعر السوق) لمساكنهم وأراضيهم وأملكهم قبل المصادرة العامة. ويحصل الضحايا في حالة حدوث خسائر في الأرواح أو المنازل على تعويض إضافي. في حالة إعادة إسكان الضحايا يجب أن تكون المساكن في مناطق ذات مرافق وتسهيلات

مماثلة لتلك الموجودة في المنطقة التي يتم النزوح منها. ووفقا لإعلان الحماية الباكستاني يتطلب بناء مثل هذا المشروع إعداد تقييم للأثر البيئي للمشروع قبل الشروع في البناء وهو الأمر الذي لم يتم على الإطلاق.

ومن ثم فإن أداء أو تصرف الحكومة الباكستانية غير القانوني ينتهك الحق في الأمن القانوني للحيازة، ضمان عدم نزع الملكية، الضرر والتدمير، المعلومات والمشاركة، إعادة التوطين، التعويض، والأمن. وهي كلها عناصر معترف بها دوليا للحق في السكن اللائق.

إن حكومة مدينة كاراتشي وسلطة الطرق يصران على تنفيذ مشروع طريق لياري السريع بالرغم من التزامات حقوق الإنسان ورفاهية السكان المحليين. على الصعيد الدولي فإن باكستان لا تزال تنتهك المواد رقم 2.4.11 و15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى التعليقات العامة رقم 4 و7 حول أعمال الحق الإنساني في السكن اللائق. كذلك تقوم الدولة ووكالاتها بحرق المواد رقم 1.2.17.19.21.22.25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى معاهدات دولية أخرى. وعلى الصعيد الوطني والمحلي فقد انتهكت السلطات إعلان حيازة الأراضي والجزء 12 من إعلان الحماية الباكستاني 1997 كما تحدد الأمر القضائي لمحكمة سيند العليا المعارض لهذا المشروع ومما سبق يتضح أن هذا المشروع غير قانوني.

### التحركات حتى الآن

حتى هذا التاريخ لم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني إلا أنه على مدار السنوات الماضية طالب المواطنون والمنظمات غير الحكومية والمخططون الحضريون بالشفافية وسيادة القانون في حين تداوم الحكومة على رفض ذلك. وردا على تلك السياسة التنموية غير القانونية يقوم الأفراد المتضررون من المشروعات الكبرى في باكستان باعتبار يوم 2 آب/أغسطس "يوم اللعنة الوطني".

**ما الذي يمكن أن تفعله ؟**

نرجو مشاركتهم النداء بتنمية واعية ومسئولة واحترام الحق في السكن اللائق عن طريق إرسال خطاب اعتراض إلى:



الجنرال بريز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية،

أوان الصدر إسلام آباد باكستان

فاكس: +9251920-7656 و +9251927-0205

محمد سومرو، حاكم سيند

منزل الحاكم عبد الله

شارع هارنو

كاراتشي، باكستان

فاكس: +9221920-5041 أو +9221920-1215، +9221920-1226

المحامية نعمة الله خان، مدينة نظيم، المكتب الرئيسي ل، KMC أم إيه

طريق جبنا

كاراتشي، باكستان

فاكس: +9221921-5117 أو +221921-5131

تنسليم احمد صديق، المدير العام لسلطة سيند، خلف مبني جمعية سيند،

طريق المحكمة

كاراتشي، باكستان

فاكس: +9221921-1272

محمد يونس، مدير مركز المورد الحضري، 48/3 مواليم آباد طريق جمال

الدين الأفغاني، متفرع من طريق خالد بن الوليد

كاراتشي، 74800 باكستان

فاكس: +9221438-4288

إذا كانت هذه هي المرة الأولى يرجى إرسال رسالة تضم تفاصيل الاتصال بك

على البريد الإلكتروني وسوف تصلك رسالة المتابعة من [urc@cyber.net.pk](mailto:urc@cyber.net.pk)

إلى URC كاراتشي لهذه الحالة والطلبات المستقبلية الأخرى.

1 آب/أغسطس 2002

## فخامة السيد رئيس جمهورية باكستان/السيد مشرف

لقد علمنا بمزيد من القلق عن طريق المركز الحضري (كاراتشي) وأعضاء من التحالف الدولي للموئل/شبكة حقوق الأرض والسكن أن الحكومة الباكستانية مستمرة في أعمال هدم وإزالة مناطق سكنية وتجارية تتصل بمشروع لياري. وقد أمرت كل من الحكومة الباكستانية ومجلس مدينة كاراتشي وسلطة الطرق السريعة بهدم 1.900 وحدة تجارية صغيرة في كاتون الأول/يناير، 67 مصنع في مارس. كما استكملت أعمال هدم 400 وحدة سكنية وتجارية فيما بين 27 حزيران/يونيو و1 تموز/يوليو على الرغم من وجود حكم قضائي صادر من محكمة سيند العليا وتنظيم الضحايا لاعتصام. كما تنوي السلطات الباكستانية هدم ما يزيد عن 25.000 وحدة سكنية و3.600 وحدة تجارية ومبان عامة أخرى.

إن العواقب الإنسانية لهذا الهدم عواقب وخيمة ومدمرة إذ أنهم قاموا بالفعل بإخلاء حوالي 4.000 أسرة. ووفقاً لم أعلنته لجنة حقوق الإنسان في باكستان فسوف يتم إخلاء ما لا يقل عن 200.000 فرد آخرين وتوقف حوالي 40.000 أسرة عن العمل هذا بالإضافة إلى أن أعمال الهدم قد تمت دون أي إنذار مسبق أو تعويض للضحايا أو إيجاد البدائل لهم.

إن سياسة الدولة تمثل خرقاً واضحاً وصريحاً للحق في السكن وبشكل خاص إنكار الأمن القانوني للحيازة، التحرر من نزع الملكية، إتلاف أو تدمير الممتلكات، الحق في الحصول على المعلومات، التعويض الأمن الشخصي.

وهي كلها عناصر معترف بها دولياً للحق في السكن الملائم وملزمة لباكستان وفقاً للمعاهدات الخاصة بذلك. إن باكستان، عن طريق تلك الأفعال، تنتهك المواد رقم 2.4.11.15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليقات العامة رقم 4 و7 والمواد رقم 1.2.17.19.21.22.25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى العديد من الالتزامات القانونية الدولية الأخرى كما تنتهك السلطات الباكستانية بذلك القانون الباكستاني نفسه مثل إعلان حيازة الأراضي والقسم الثاني عشر من إعلان الحماية الصادر في 1997 وقد تحدثت الحكومة في النهاية القرار الصادر من محكمة سيند العليا ضد هذا المشروع. ومن أجل تصحيح هذه الممارسات فإننا نحث ونطالب السلطات المهتمة باحترام الحق في السكن الملائم والالتزامات التابعة له بشكل عام من خلال المعايير التالية:

- وقف أعمال الهدم والإخلاء في منطقة نهر لياري فوراً،
- بدأ عمل اللجنة المكونة من تسعة خبراء والتي كونها مجلس المدينة لمراجعة المشروع ولم تبدأ في عملها إطلاقاً.

- احترام وتطبيق كل القوانين والقرارات والإعلانات الدولية والوطنية المنتهكة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

(التوقيع)

(اسم المنظمة)

نسخة إلى

## حالة إيتشيكوا (اليابان)

□ طلب التحرك العاجل

□ نموذج الخطاب



## طلب التحرك العاجل لايتشيكوا

لقد تم إرسال طلب التحرك العاجل بواسطة البريد الإلكتروني من التحالف الدولي للموئل ( ولذلك لا يمكن رؤية العنوان أو الكاتب). لقد تم بناء هذا التحرك بدون منهج ولكنه يشمل كافة العناصر الضرورية وهو ما يجعله أقصر من حالة لياري وقد تم تنظيم العناصر بشكل مختلف ولكن بشكل واضح. ونظرا لعدم بناءها كنموذج منهجي فانه من المحتمل أن يكون هذا المستند أكثر انسيابية بالنسبة لك. ولكل أو بعض هذه الأسباب فانه من الممكن اعتباره مثالا معيناً إلى حد كبير. ومن أجل إيجاد توازي واضح بين هذا التحرك العاجل ومنهجية شبكة حقوق الأرض والسكن يمكنك أن تجد 11 خطوة من المنهجية في العمود الأيمن

### 2- موعد الطلب

### 4- المسئولون

### 3- الضحايا

### 5- الأحداث

### 10- تحركات أخرى

### 6/5- الأحداث/نقد

### الأسباب الرسمية

15 آب/أغسطس 2002

(4) أمرت مدينة ايشيكوا، على الحدود الشرقية لطوكيو بإخلاء (3) حوالي 40 فرد بلا مأوى يعيشون تحت إحدى المحطات.  
(5) ومن المقرر إتمام الإخلاء القسري في السابع والعشرين من آب/أغسطس (10) وقد قدمت المجموعة المتضررة خطاباً اعتراضياً فردياً موقعا للمدينة.  
، باكستان

(6/5) قدم كل من الحزب الحاكم وحزب المعارضة مشروعاً يقضي بأنه في الحادي والثلاثين من تموز/يوليو تبني النظام الوطني القانون الخاص بالإجراءات الخاصة بدعم اعتماد عديمي المأوى على أنفسهم. وينص القانون لأول مرة على تحمل الحكومة الوطنية والمركزية مسؤولية تكوين وتطبيق برامج عديمي المأوى لتأمين وظائف مستقرة، استشارات التوظيف، توفير المأوى المؤقت والضروريات اليومية.

كما ينص في الفقرة رقم 11 انه يتعين على السلطات العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم استخدام عديمي المأوى للحدائق العامة والمرافق بشكل خاطئ. إن هذا النص وحده قد يبرر قيام السلطات بإخلاء عديمي المأوى إجبارياً من الحدائق والمرافق العامة وعلى شواطئ الأنهار.

(8) إلا أن النظام قد تبني قرارا خاصا مرفق بالقانون ينص على انه في مثل هذه الحالات " يجب إيلاء احترام كامل للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (7) في العام الماضي قامت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باسترعاء انتباه حكومة اليابان لوضع عديمي المأوي في اليابان. إن الالتزامات القانونية الدولية تتطلب احترام السلطات اليابانية لحق الأفراد في السكن الملائم بما فيها إنهاء الإخلاء القسري. إن تنفيذ القانون الوطني لا بد وان يكون على أعلى قدر من الدقة.

(5) وتعد هذه لحظة حرجة في حركة عديمي المأوي باليابان. إذ أن قرار الإخلاء القسري الخاص بايشيكاوا هو الأول من نوعه بعد تنفيذ القانون الجديد

(6) ويجب أن ينظر للقانون الجديد كسلاح ذو حدين. إذ أن الحفاظ على الحق في السكن الآن يعتمد على تعبئة الأفراد للاعتراض على الإخلاء القسري الذي يمثل انتهاكا للقانون. ويظل الأمر معلقا لمعرفة ما إذا كان القانون سوف يصبح عنصرا ضروريا لإيجاد بيئة سياسية للفقراء أم انه سوف يصبح أداة لتقنين الإخلاء القسري.

إن دعمك الدولي مطلوب بشدة عن طريق إرسال هذا الخطاب على سبيل المثال

## 8- الالتزامات القانونية للدولة (المحلية)

### 7- قضايا الحق في السكن الملائم

## 5- الأحداث

## 6- نقد الأسباب الرسمية

15 آب/أغسطس 2003

الموضوع: طلب مقدم إلى مكتب مدينة ايشيكاوا ( كينسيتسو-كيوكو)

إلى صاحب الفخامة

وفقا لمعلومات موثوق بها من بعض الأصدقاء في الشبكات الدولية، فقد أصدر مكتب سيادتكم في 6 آب/أغسطس قرارا بإخلاء 40 فرد من عديمي المأوي الذين يعيشون في إحدى المحطات في ايشيكاوا ونحن نشعر بقلق بالغ من هذا الموقف. إن معايير حقوق الإنسان الدولية تؤكد بإصرار أن لكل فرد الحق في السكن الملائم. إن إمكانية إعمال هذا الحق هي إحدى التزامات الجهات المنضمة للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك حكومة سيادتكم للقيام بإجراءات فورية لدعم هؤلاء الذين حرّموا من حقوق السكن خاصة عديمي المأوي. وفي هذا الإطار فإن الإخلاء القسري يعد انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان.

كما علمنا أن لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أعربت عن قلقها من الإخلاء القسري لعديمي المأوي في اليابان في العام الماضي. كما علمنا أيضا أن النظام الوطني قد تبنى خلال الشهر الماضي القانون الخاص بالمعايير الخاصة لدعم اعتماد عديمي المأوي على الذات والذي طالب المسؤولين باحترام حقوق الإنسان لعديمي المأوي. إننا نتابع بحرص كيفية تطبيق القانون على المستوي المحلي في اليابان. سيدي، إننا نأمل أن تقوموا ببذل كل الجهود لاستعادة والحفاظ على معايير حقوق الإنسان في ايشيكاوا، بالاتساق مع روح القانون الجديد، وتظهروا للعالم أن السلطات المحلية اليابانية قد اتخذت خطوات نحو تنمية اجتماعية عادلة وتتصف بتحمل المسؤولية الاجتماعية.

ولكم عظيم الاحترام،

[اسم المنظمة]

[التوقيع]

نسخة إلى:

## حالة الخليل (فلسطين) أخطاء معتادة

□ طلبان للتحرك العاجل

□ التحليل والجداول المقارنة





تستند التعليقات الآتية على طلبان للتحرك العاجل لنفس القضية. وتمثل هذه التحركات مثالا نمطيا للتحركات العاجلة التي تتم صياغتها بشكل عاجل. وقد قام مقدمو الطلبات ببناء موقفهم وجدلهم على معلومات غير وافية ودون الحصول على الوقت الكافي لبناء وإقامة قضية قوية. إن هذه حالات من الحياة الواقعية ولكن تم إخفاء هوية المصدر لأسباب احتياطية وللتركيز على محتوى القضية.

### وفيما يلي عرض الوثائق التحرك العاجل رقم 1 : رسالة عاجلة الأصدقاء الأعزاء:

إننا بحاجة إلى مساعدتكم لدعم الأسر الفلسطينية في الخليل. لقد قامت الجرافات الآن بهدم المنازل... ولقد انتهوا في هذه اللحظة من هدم منزل ناصر سعيد دعنة والذي تبلغ مساحته 150 متر مربع وتحوى فيه أسرة مكونة من عشرة أفراد ومنزل عائلة فاخوري بنفس المنطقة التي يطلق عليها " حارة النصره" بالحي القبطي.... ويبلغ عدد المنازل في القائمة والتي تنوي السلطات هدمها 114 منزل... يرجع تاريخ العديد منها إلى أكثر من 800 عام. إننا نطالب بالتدخل لوقف هذا الجنون.. ولقد أصدرت المحكمة العليا قرارا بوقف الهدم ولكن نظرا لحماس وهوس جماعات المستوطنين في الخليل فان السلطات تنوي القيام بحملة تدمير واسعة النطاق.. أي سلسلة من العنف وتصعيد العنف.. وهو " عقاب" للمدنيين والعائلات....

إننا بحاجة لتدخلكم الفوري.. وانه من سخريه القدر أن يولد أبناء فلسطين في كهوف.. وخيام.. في أعياد الكريسماس... وفي هذا القرن.

التحرك العاجل رقم 2: الموضوع: الخليل – تحرك عاجل

وفقا للمراقبين الدوليين فان الجيش الإسرائيلي يعتزم تدمير 22 منزلا. وهذه المنازل تقع على حافة "طريق المصلين" في الخليل والذي يمر عبر قبر البطريرك. إن هذه المنازل تمثل جزءا حيويا من الميراث الثقافي في الخليل: اقدم مدينة في الشرق الأوسط بعد أريحا.

لقد تم بالفعل تدمير ثلاثة منازل يوم الجمعة 13 كانون الأول/ديسمبر 2002 وهو ما يعتبر جريمة ضد الميراث الثقافي للإنسانية. وتستعد المحكمة الإسرائيلية العليا لتأكيد قرار الهدم في 18 كانون الأول/ديسمبر في منطقة لا تخضع لحكمها أو سلطاتها لأنها ببساطة جزء من فلسطين.

إننا نطالبكم بالتحرك العاجل بإرسال رسالة إلى (...)

## جدول مقارنة

المكون	التحرك العاجل الأول	التحرك العاجل الثاني
1. الكاتب	تم حجبه	تم حجبه
2. موعد/مكان التحرك العاجل	2002/12/22	تم تلقي رسالة البريد الإلكتروني يوم 2002/12/17
3. الضحايا	عائلات فلسطينية في الخليل	
4. المنتهكون/المسؤولون	مجموعات المستوطنين المتحمسين الجيش الإسرائيلي	الجيش الإسرائيلي في الثامن عشر من ديسمبر تستعد المحكمة الإسرائيلية العليا لتأكيد قرار الهدم على الرغم من أن الخليل لا تقع في نطاق اختصاصها نظرا لأنها جزء من فلسطين
5. الأحداث	تم بالفعل هدم منزلين هناك 114 منزل مهددة بالهدم أصدرت المحكمة العليا قرارا مؤقتا بوقف أعمال الهدم	تم تدمير منزلين بالفعل في الثالث عشر من ديسمبر وهناك استعداد لتدمير 22 آخرين
6. نقد الجدل الرسمي		
7. قضايا الحق في السكن		
8. المسؤولية القانونية للدولة		
9. الجهود المحلية		
10. التحركات الأخرى		
11. المصادر		

تحليل

1. إن المكان المحدد لطلب التحرك العاجل غير مذكور. وهذه المعلومات قد تساعد القارئ على فهم وضع كاتب الطلب وصلته بالقضية.
2. تم وصف الضحايا بشكل مبهم وغير واضح أولم يتم وصفهم على الإطلاق ربما بسبب تركيز الكاتب على الفعل/الانتهاك. وهذا يمحى صفة تشخيص القضية وقد يمنع القارئ من ربط الأحداث بالحقوق التي تم انتهاكها نظرا لإغفال ذكر أصحاب الحق/الضحايا.
3. قد لا تكون هناك أسباب رسمية موضحة على الإطلاق، كما هو الحال هنا. وفي هذه الحالة يمكن أن نحدد ما إذا كان هذا النموذج ينتمي إلى السياسة العامة للدولة كما هو الحال في التحرك العاجل الأول.
4. إن قضايا حقوق الإنسان والمسئوليات القانونية المناظرة للدولة مفقودة في الإطار السابق إذ أن الدولة تنتهك في سلوكها بوضوح كافة الالتزامات الدولية. إن إضافة هذا الجزء سوف يساعد القارئ/المؤيد المحتمل على معرفة ما يتعلق بحقوق الإنسان في القانون الوطني والدولي كما سوف يعينه أيضا على معرفة أن التحرك المطلوب يهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وخصوصا عن طريق إجبار الدول على احترام مسئولياتها.
5. ليس هناك تحديد واضح للجهود المبذولة على الصعيد المحلي من أجل الإصلاح أو الجهود الدفاعية. هذه العناصر هامة لكي يشعر القارئ انه/إنها جزء من الجهد المبذول للدفاع عن الضحايا بسبل تكميلية أخرى. أما في حالة عدم وجود مثل هذا التحرك الدفاعي/الاتحادي فإنه قد يكون من الهام للقارئ أن يعلم أن إطار سياسة العنف والتمييز التي تتبعها الدولة يمنع مثل هذا التحرك.

وبوجه عام فإن المعلومات المذكورة في عينات طلبات التحرك العاجل هذه تفنقر إلى التحديد. ويؤدي أي نوع من عدم الاتساق في المعلومات الواردة من مصادر مختلفة في أوقات مختلفة إلى تفاقم المزيد من المشاكل. كما هو الحال في الأمثلة السابقة فإن المعلومات أحيانا قد تكون متضاربة (انظر 5 و4 ووصف متناقض لقضايا وتواريخ المحكمة). إن مثل هذا التعارض، للأسف، يعد أمر نمطيا للغاية ويدل على - من خلال أمثلة سلبية - ضرورة

تقديم معلومات وافية ومتسقة حتى تدفع القارئ للتحرك في قضية تحرك العاجل.

## الخلاصة

في ضوء منهج التحرك العاجل الخاص بشبكة حقوق الأرض والسكن، فإن الأمثلة الثلاثة السابقة ذات سمات مختلفة ولكنها جميعا تساعد على فهم ما يمكن أن يصنع قضية مقنعة وتعليمية. إن التحرك العاجل يجب أن يكون كامل الصيغة حتى يعطي صورة واقعية وحقيقة واضحة ويضيف إلى ذلك الإطار القانوني للقضية. ولكن على الرغم من ذلك فقد تم حذف الجانب القانوني، إذ أن إدماج البعد القانوني لا يتطلب فقط بيانات إضافية من الموقع نفسه وإنما يتطلب توضيح الحقائق القانونية التي تربط الانتهاكات بالالتزامات القانونية.

يجب أن يتم تمييز الضحايا ومعاملتهم كأصحاب حق حيث انهم السبب في جمع وتصنيف قوانين حقوق الإنسان في المقام الأول. يمثل الإنسان الصلة بين الأحداث والانتهاكات اللاحقة.

في أعقاب تداول سلسلة من التحركات العاجلة ذات الصلة، تطورت حالة لياري من خلال تطبيق هذا المنهج كي يمثل نموذج إيجابي. وبناء على العديد من البيانات التي تم جمعها على مر الشهور فقد أصبحت أكبر حجما مما يجب أن يكون عليه أي عرض لتحرك عاجل فعلي. وعلى الرغم من ذلك فقد تم اختيار القضية وإعادة صياغتها حتى تتفق وإجراءات وخطوات المنهج الحالي. وفي الحالات العادية فإنه من غير الممكن توفر مثل هذا الكم من البيانات لتحرك عاجل تتم كتابته في نفس وقت التخطيط و/أو

الإعلان عنه كقرار معلق. ولكن هذا لا يعني أن الطلب لا يمكن أن يضم كافة المعلومات التي ينبغي أن تتوفر وفقا للمنهج. وبهذه الطريقة فإن حالة ايشيكاوا تمثل نموذجا فعالا ومؤثرا.

إن حالة ايتشيكاوا لم يتم اعتبارها نموذجا وإنما تم اختيارها نظرا لأنها تضم كافة عناصر وضوابط المنهجية حيث إنها أكثر إجازا من حيث الشكل ولكنها تشمل كافة المكونات الضرورية بما في ذلك الحقائق القانونية، الحقوق والواجبات. معتمدة على القليل من المعلومات، فإن حالة ايشيكاوا توضح الانتهاكات الخاصة بالتزامات الدولة تبعا للقانون الدولي. ومن ثم فإن متلقي التحرك العاجل يمكن أن يستند في اعتراضه/اعتراضها على السلطة القضائية.

توضح حالة الخليل الفلسطينية الأخطاء التي قد يقع فيها كاتب التحرك العاجل والتي يجب أن يتجنبها حتى يتمكن من بناء قضية قوية وملزمة. لقد تم عرض الحقائق المجردة ولكن لم يتم تبريرها أو تشخيصها بالقدر الكافي أو وضعها في الإطار القانوني (لحقوق السكن). هذا التحرك العاجل قد يكون مختصرا ويمكن قراءته بشكل سريع ولكنه غير كامل.

وفي أعقاب الخطوة الهامة الخاصة بجمع والتأكد من صحة البيانات فإن منهج وطاقت الأدوات الخاص بشبكة حقوق الأرض والسكن سوف يكون أداة مفيدة لتجميع وتنظيم المعلومات اللازمة لاستكمال القضية، خاصة ما يتعلق بالشق القانوني لها. أما الجزء الذي لا يظهر في الأمثلة السابقة فهو الجزء الخاص بالمتابعة. وهي خطوة حيوية وضرورية للغاية نظرا لأنها سوف تكون أفضل طريقة لاتساع نطاق تحرك العاجل وتأثيره من خلال إثارة الوعي العام، بناء تضامن طويل المدى، فرض ضغط مستمر على المسؤولين خاصة الدول التي يجب عليها أن تحترم وتحمي وتشجع وتعمل على أعمال حقوق الإنسان. وكما أشرنا في المقدمة، فإن المنهج والتحرك العاجل نفسه يمكن أن يخدم العديد من الأغراض أكثر من مجرد إرسال خطاب احتجاج ومن ثم فإن المتابعة وإرسال التقارير - إلى الضحايا والمستجيبين للتحرك العاجل - هو أيضا المهمة النهائية في خطة التحرك العاجل التي تبرهن على حقيقة قيمة هذا الدليل للتضامن العملي.